



عهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا تخطيط والتنمية

رقم (١٦٨)

العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض
المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى
محافظات مصر " دراسة تحليلية "

يوليو ٢٠٠٣

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٦٨)

العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات
الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر
"دراسة تحليلية"

يوليو ٢٠٠٣

فريق البحث

الباحث الرئيسي

- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان
- أ.د. سيد محمد عبد المقصود
- أ.د. السيد محمد كيلاي
- أ.د. علا سليمان الحكيم
- أ.د. محاسن مصطفى حسنين
- د. محمد عبد اللطيف خفاجي
- د. فريد أحمد عبد العال
- د. أحمد عبد العزيز البقلى

المعيدين بالمركز:

- أ.عزة محمد حسن يحيى
- أ.هبة أحمد مصطفى
- أ.وجيه زكى عبده
- أ.عادل محمد أحمد شحاته
- أ.أمل زكريا عامر

من خارج المركز:

د. نعيمه رمضان

من خارج المعهد

أ.إبراهيم النجار

وقام بأعمال النسخ على الحاسب الآلى كل من:

- السيدة/ زكية محمد السيد
- السيدة/ ابتسام محمود عبد الرحمن
- السيدة/ أميمة أحمد محمد سلطان

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	
٢	مقدمة عامة
	الفصل الأول :
	المؤشرات الديموجرافية وعلاقتها بعدالة توزيع ثمار التنمية
٦	١-١ مقدمة
٧	٢-١ الوضع الحالي للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات
٩	٣-١ الهيكل العمري والنوعي للسكان
	٤-١ مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على عدالة توزيع ثمار التنمية
١٥	٥-١ بعض مقترحات للحد من الزيادة السكانية
	الفصل الثاني :
	العدالة في توزيع فرص العمل
١٨	١-٢ مقدمة
١٨	٢-٢ هيكلية البطالة في مصر
٢١	٣-٢ الإستثمار والبطالة
٢٨	٤-٢ الطلب على العمل
	٥-٢ حصة المحافظات من التعينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢
٣٠	٦-٢ ملخص وأهم النتائج
٣٥	
	الفصل الثالث :
	العدالة في توزيع الدخل والإنفاق
٣٨	١-٣ المقدمة
	٢-٣ فروق التوزيع للدخل العائلي وفقا لمصادر الدخل المختلفة على مستوى المحافظات (المناطق الحضرية)
٣٨	٣-٣ فروق توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقاً لمصادر الدخل المختلفة على مستوى المحافظات (حضر وريف)
٤٢	٤-٣ تفاوت نصيب الفرد من الدخل (العينة)
٤٥	

٤٨	٥-٣	الأنفاق السنوي لأفراد العينة على مجموعات الأنفاق الرئيسية (على مستوى الجمهورية ومستوى حضر وريف)
٥٢	٦-٣	حساب معامل تركيز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة
٥٩	٧-٣	الدخل والأنفاق والادخار
٦١	٨-٣	الخلاصة

الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم

٦٤	١-٤	مقدمة
٦٤	٢-٤	واقع التعليم في مصر
٦٦	٣-٤	مؤشرات الحالة التعليمية
٦٦	٤-٤	عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات
٧٩	٥-٤	ترتيب المحافظات والتفاوتات بينها
٨٠	٦-٤	أسباب القصور في الخدمات التعليمية
٨١	٧-٤	نموذج مقترح للتقليل من التفاوتات

الفصل الخامس : عدالة توزيع شبكة الخدمات الصحية الحكومية

٨٤	١-٥	مقدمة
٨٤	٢-٥	واقع الخدمات الصحية في مصر
٨٦	٣-٥	عدالة توزيع الخدمات الصحية
٩٥	٤-٥	أسباب القصور في الخدمات الصحية
٩٦	٥-٥	متطلبات تحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية
٩٩	٦-٥	التوجهات للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية
١٠١	٧-٥	السياسات اللازمة لتحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية

الفصل السادس : العدالة في توزيع ثمار التنمية مع التطبيق على

قطاع الإسكان ١٩٩٦

- ١٠٤ ١-٦ مقدمة
١٠٤ ٢-٦ العدالة
١٠٥ ٣-٦ المسكن
١٠٦ ٤-٦ مشكلة الإسكان في مصر
٥-٦ الفوارق (عدم العدالة) في قطاع الإسكان في
١٠٦ مصر
١٢٥ ٦-٦ الخلاصة

الفصل السابع : دور الجمعيات الأهلية كألية من الأليات

المساعدة في تحقيق العدالة

- ١٢٧ ١-٧ مقدمة
٢-٧ تحليل لوضع ودور الجمعيات الأهلية في
١٢٨ المساهمة في تحقيق العدالة على مستوى
محافظات مصر
١٣٢ ٣-٧ الجمعيات الأهلية ودورها في مجابهة الفقر
٤-٧ دور الجمعيات الأهلية في توفير الرعاية
١٣٦ الصحية في مصر
٥-٧ دور الجمعيات الأهلية في مجال التعليم ومحو
١٣٨ الأمية
٦-٧ بعض التوصيات لتفعيل دور الجمعيات في
١٤١ المستقبل
١٤٢ ٧-٧ الخلاصة والتوصيات

الفصل الثامن : أهم النتائج والتوصيات

- ١٤٤ ١-٨ أهم نتائج الدراسة
٢-٨ أهم السياسات والإجراءات لتحقيق مستوى
١٤٧ أفضل من العدالة
١٥٠ المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٧	بيانات عامة عن سكان مصر طبقا لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)	(١-١)
٨	أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠	(٢-١)
٨	الحجم المتوقع للسكان (بالألف) في المحافظات المختلفة	(٣-١)
٢١	معدل البطالة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات طبقا لتعداد ١٩٨٦	(١-٢)
٢٥	توزيع إجمالي الاستثمارات على المحافظات للخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وخطة العام الأول منها	(٢-٢)
٢٧	ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الاستثمارات في الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ وخطة عامها الأول	(٣-٢)
٣٠	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين ٢٠٠١ وعدد الوظائف المطلوبة عام ٢٠٠١	(٤-٢)
٣١	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة على المجموعات النوعية	(٥-٢)
٣٣	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على التخصصات وعلى مستوى المحافظات	(٦-٢)
٣٤	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد وظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢	(٧-٢)
٣٩	هيكل توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة من مصادر الدخل المخط	(١-٣)
٤١	نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة والمحافظات (حضر)	(٢-٣)
٤٣	نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	(٣-٣)
٤٤	نسبة توزيع الدخل العائلي الصافي لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	(٤-٣)
٤٦	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة لمجموعة المحافظات والمناطق الحضرية	(٥-٣)
٤٧	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة بالمناطق الريفية	(٦-٣)
٤٩	نسبة الانفاق السنوي على كل مجموعة من مجموعات الانفاق الرئيسية	(٧-٣)

- لكل محافظة من المحافظات (الحضر والريف)
- ٥١ (٨-٣) نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة
- ٥٢ (٩-٣) نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة - الحضر
- ٥٤ (١٠-٣) نسبة انفاق كل محافظة على مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الأنفاق محافظات (حضر)
- ٥٥ (١١-٣) نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف
- ٥٧ (١٢-٣) نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف
- ٥٨ (١٣-٣) حساب معامل تركيز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة في عام ٢٠٠٠
- ٦٠ (١٤-٣) الدخل والانفاق والادخار ونسبتهما إلى الدخل على مستوى المحافظات (الريف والحضر)
- ٦٧ (١-٤) مؤشرات جودة التعليم على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١
- ٧١ (٢-٤) معدل القراءة والكتابة (+١٥) على المحافظات (إجمالي ، إناث ، حضر/ريف)
- ٧٥ (٣-٤) نسبة القيد بمراحل التعليم المختلفة على مستوى الجمهورية (إجمالي ، إناث، حضر/ريف).
- ٧٧ (٤-٤) نسب القيد بالتعليم الأساسى والثانوى حسب التبعية (أزهري - حكومى - خاص)
- ٧٨ (٥-٤) الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوي والأميون على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١
- ٨٦ (١-٥) نصيب السكان من الخدمة الصحية عام ٢٠٠١
- ٨٨ (٢-٥) بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١
- ٩٣ (٣-٥) بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١
- ١٠٨ (١-٦) عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزام في المناطق الحضرية ١٩٩٦
- ١٠٩ (٢-٦) عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزام في المناطق الريفية ١٩٩٦
- ١١١ (٣-٦) توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الحضرية بالمحافظات ١٩٩٦
- ١١٤ (٤-٦) توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الريفية بالمحافظات ١٩٩٦
- ١١٦ (٥-٦) توزيع الأسر حسب نوع حيازة السكن في حضر المحافظات ١٩٩٦

- ١١٩ توزيع الأسر حسب مصدر المياه في حضر المحافظات ١٩٩٦ (٦-٦)
- ١٢١ توزيع الأسر حسب مصدر المياه في ريف المحافظات ١٩٩٦ (٧-٦)
- ١٢٤ توزيع الأسر حسب وسيلة الإضاءة في حضر وريف المحافظات ١٩٩٦ (٨-٦)
- ١٢٨ التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية (رعاية وتنمية) في عام ١٩٩٩/٩٨ (١-٧)
- ١٢٩ التوزيع النسبي لعدد الجمعيات الأهلية والسكان في المحافظات (٢-٧)
- ١٣٠ توزيع الجمعيات وفقا لميادين العمل عام ١٩٩٩ (٣-٧)
- ١٣١ التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية والفقراء المدقعون (%) (٤-٧)
- ١٣٢ توزيع مشروعات جمعيات التنمية وعدد المستفيدين حسب نوع المشروع خلال عام ١٩٩٩/٩٨ (٥-٧)
- ١٣٣ نسبة رؤساء الأسر المعيشية من الإناث ونسبة المطلقات والأرامل منهن ١٩٩٦ (٦-٧)
- ١٣٥ بيان أنشطة الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة من ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٨ (٧-٧)
- ١٣٨ توزيع الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال مجو الأمية حسب المحافظات ونوع الجمعية وأعداد الدارسين عام ١٩٩٩/٩٨ (٨-٧)
- ١٤٠ التوزيع الجغرافي لدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية وعدد المتحقين بما عام ١٩٩٨ (٩-٧)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٢٠	معدل البطالة بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات للأعوام ٨٦-٩٦-٢٠٠١	(١-٢)
٢٧	العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات والمتعطلين على مستوى المحافظات	(٢-٢)
٢٩	العلاقة بين التوزيع النسبي للطلب على العمل والمتعطلين على مستوى المحافظات	(٣-٢)
٣٢	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على المجموعات النوعية	(٤-٢)
٣٢	التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة على مستوى المحافظات	(٥-٢)
٣٥	العلاقة بين التوزيع النسبي لوظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والمتعطلون على مستوى المحافظات	(٦-٢)
٦٨	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الابتدائي في محافظات مصر ٢٠٠١	(١-٤)
٦٨	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الإعدادي في محافظات مصر ٢٠٠١	(٢-٤)
٦٩	حالة الأبنية التعليمية في محافظات مصر ٢٠٠١	(٣-٤)
٨٥	الميكمل التنظيمي للخدمة الصحية في مصر	(١-٥)
٨٩	التباين المكاني بين المحافظات المصرية في عدد الأطباء والمرضى عام ٢٠٠١	(٢-٥)
٩٠	مظاهر الخلل في توزيع الأسرة على محافظات مصر عام ٢٠٠١	(٣-٥)
٩١	مظاهر الخلل في التوزيع الجغرافي للوحدات الصحية في محافظات مصر عام ٢٠٠١	(٤-٥)
٩٢	التباين المكاني بين المحافظات المصرية في التغطية بمياه الشرب والصرف الصحي عام ٢٠٠١	(٥-٥)
٩٦	جوهر المشكلة الصحية في مصر	(٦-٥)
٩٨	المتطلبات اللازمة لتحقيق العدالة في توفير الخدمة الصحية	(٧-٥)
١٠٠	التوجهات للارتقاء بالخدمات الصحية	(٨-٥)
١٢٩	الجمعيات الأهلية وفقاً لميادين العمل ١٩٩٩	(١-٧)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

العدالة هي أحد الفضائل الأربعة التي قال بها الفلاسفة من قدم الأزل، وهي "الحكمه، الشجاعة، العفه، العدالة"^(١).

وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم العدالة فيعرفها أفلاطون بأنها أن يحصل كل فرد على ما هو حق له . أما أرسطو فقد عرفها بأنها حد وسط بين ظلم الفرد للآخرين وظلم الآخرين للفرد . وميز أرسطو بين نوعين من العدالة، الأول العدالة القانونية وهي التي تمارسها السلطة القضائية حيث تعمل على تعويض المظلوم من الظالم . والثاني ومعناها أن تعمل الدولة على ضمان حصول كل فرد على نصيب عادل من مواردها . ويعد مفهوم عدالة التوزيع هو المفهوم الأساسي الذي قام عليه مفهوم العدالة الإجتماعية .

ويعنى آخر يقصد بالعدالة الإجتماعية حصول كافة السكان على فوائد ومنافع الموارد الإستثمارية المنفذه والموارد المستخدمة . أى أن العدالة تعنى توزيع الإستثمارات والآثار المترتبة على تنفيذها على حيز الدوله دون تفرقة بحيث ينال كل مواطن وكل إقليم حقه المتعادل من ثمار التنمية . فالعدالة الإجتماعية مرتبطة بتوزيع ثمار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته .

وعدالة التوزيع^(٢) تعنى تحقيق المساواة بين الأفراد وخاصة عند توزيع الأموال بين جميع المواطنين أو عند توزيع الإستثمارات كما هو حديثا، وهي أصلا من الأموال التي تجمع من الناس في شكل ضرائب يعاد إستخدامها في جهود الحكام في العمل على راحة المحكومين وتقديم الخدمات إليهم وتطورت تلك الجهود لتصبح توزيع جهود التنمية في مجالها المختلفة بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

وتحقيق العدالة يقتضى وجود تشريع أو قانون أو حتى عرف عن كيفية أو أسس العدالة في التعامل بين الناس وبينهم وبين الحكام. وتقتضى العدالة أن يتم تطبيق هذه التشريعات دون تحيزاً أو محاباه لفرد على آخر أو لجماعة على أخرى في البلد الواحد. أن تحقيق هذا الجانب حتى ولو كان شكليا فهو لا يضمن أن تلك التشريعات تحقق العدالة في جانبها الموضوعى.

ويعتبر الإعلان العالمى لحقوق الانسان المنطلق الأساسى لتحقيق العدالة فقد أقر قاعدة إنسانية عامة مشتركة لعلاقة الفرد بباقى أفراد مجتمعه وعلاقة هؤلاء الأفراد بالدولة وأجهزة الحكم التي تباشر شئون حياتهم. وجاء في الاعلان العالمى الكثير من الحقوق مثل الحق في الحرية وخاصة حرية الرأى والفكر والعقيده، وحرية المآكل والملبس والسكن، والأمن والتعليم.. الخ من الحقوق حتى حق المشاركة في صنع القرار فيما يختص بحياة الإنسان وحياة باقى أفراد مجتمعه. ويتضمن ذلك ضمنا تحقيق العدل بين جميع أفراد ذلك المجتمع، إذ أن الكثير من تلك

(١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٠٩.

(٢) هناك نوعين من العدالة عدالة توزيعية وأخرى تعويضية . أنظر، د/طلعت عبد الحميد، العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر، المؤتمر العلمى الدول للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، مارس ١٩٨٧، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٤-١٢٦.

الحقوق تعتبر حقوق واجبة بطبيعة الحياة أو فطرية. إن افتقاد أحد أفراد المجتمع لحق من تلك الحقوق أو حرمانه منها يسقط عن هذا الفرد التكليف القانوني الذي بينه وبين حكومته كما يسقط في بعض الأحيان التكليف الشرعي^(١).

ومن هذا المنطلق تقوم إشكالية البحث على الفروض التالية :

أولاً: تستهدف العدالة الاجتماعية حصول كل مواطن على نصيب عادل من موارد الدولة^(٢).

ثانياً: يركز مفهوم العدالة الاجتماعية على أن توزيع الثروة في المجتمع هي عملية تخضع للسياسات الاجتماعية التي تتبعها العدالة وبالتالي يمكن إعادة صياغتها أو تغييرها . وإن الحكومة كمصدر للسلطة تستطيع أن تقوم بهذه العملية .

ثالثاً: العدل والمساواة لا يمكن أن يكون لها وجود في ضوء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية أو الفوارق بين الذكور والإناث أو الفوارق بين المناطق الجغرافية المختلفة ولذلك لابد من إعادة لتوزيع الإستثمارات والجهود والموارد والإهتمام بما يؤدي إلى تضييق هذه الفجوات وبما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

رابعاً: أن الإختلالات والتشوهات الإقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من فجوات تنموية لا تحقق مفهوم العدالة، وهذه الأنواع المختلفة من الفجوات يترتب عليها الإضرار بالبيئة الإقتصادية والاجتماعية التي تدور في فلكها عجلات التنمية .

خامساً: ينبغي أن تبني الاستراتيجية القومية للتنمية على عدة اعتبارات أساسية منها:

الإعتبار الأول : إن تنظيم أوضاع التنمية البشرية هو جوهر عملية التنمية، لأن الإنسان المصري هو محرك عملية التنمية والضمان لنجاحها واستمراريتها، وأن رفاهية الإنسان المصري تقع في بؤرة الاستراتيجية، كما أن صونه وإعداده يقع في بؤرة أولوياتها .

(١) اسقط عمر بن الخطاب رضى الله عنه العقوبة عن السارق في حالة الجوع.

(٢) إن تحقيق العدالة المطلقة هي لله وحده سبحانه وتعالى فهو " العدل " ، وبالتالي فإن المجتمعات الحديثة وحكامها لا يستطيعون تحقيق العدالة المطلقة في كل شيء، فقد يكون ذلك فوق طاقاتهم أو لقصور في جهودهم أو لظروف وقيد خارجية عن إرادتهم لذلك تنشأ الفوارق أو ظاهرة عدم العدالة أو عدم التوازن، وهنا يمكن القول أنه يجب أن يعمل الحاكم دائماً وأبداً على تحقيق العدالة والمساواة وخاصة إذا كانت غير مبررة أو إنتفت القيود الواردة على جهوده في هذا الشأن، وإلا أصبح مقصراً في حق رعاياه وحق توفير أحد أو كل الحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاعتبار الثاني : أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المساحة المأهولة أمر ضروري، و العمل على تقليل الفوارق يمثل ضمان لزيادة درجة استقرار المجتمع، سواء كانت هذه الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة أو بين الرجل والمرأة أو بين أقاليم الدولة ووحداتها الإدارية المختلفة فالفوارق عبارة عن درجة من عدم المساواة (العدالة) في أى من جوانب التنمية .

الاعتبار الثالث : إن تقليل الفوارق يتطلب تعظيم المشاركة في التنمية، وتعتمد هذه المشاركة على إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع دون تفرقة أو تمييز إقليمي أو فئوي أو اجتماعي.

سادساً : إن تحقيق العدالة على صعيد المساحة المأهولة يساهم في توسيع الخيارات أمام السكان، بما يحقق هدف التنمية البشرية من تحقيق إشباع مستمر لحاجات الإنسان المختلفة، الاجتماعية والثقافية والروحية، وتوفير الطمأنينة له .

لكل ما سبق عرضه تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل الفوارق والتباينات أو عدم العدالة ومدى تحققها في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل ملامحاً للجهود التنمية لسكان مصر ومن هذه المجالات الآتى :

- فرص العمل .
- الدخل والإنفاق .
- الخدمات التعليمية .
- الخدمات الصحية .
- الإسكان .

هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المشكلة السكانية من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع موار التنمية . وكذلك تحليل دور الجمعيات الأهلية كألية من آليات التي تساعد على تحقيق العدالة ، حيث انها تقوم بتعويض جزء من جهود الحكومة التي لم تتحقق لبعض الفئات من السكان أو في بعض الأقاليم وبالتالي تساهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة .

وبالتالى تنقسم هذه الدراسة إلى الفصول التالية :

- مقدمة عامة
- ١- الفصل الأول: المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع موار التنمية
- ٢- الفصل الثاني: العدالة في توزيع فرص العمل
- ٣- الفصل الثالث: العدالة في توزيع الدخل والإنفاق
- ٤- الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم
- ٥- الفصل الخامس: عدالة توزيع موار التنمية مع التطبيق على شبكة الخدمات الصحية الحكومية
- ٦- الفصل السادس: العدالة في توزيع موار التنمية مع التطبيق على قطاع الإسكان ١٩٩٦
- ٧- الفصل السابع: دور الجمعيات الأهلية كألية من الأليات المساعدة لتحقيق العدالة
- ٨- النتائج والتوصيات
- قائمة المراجع

الفصل الأول

المؤشرات الديموجرافية وعلاقتها

بعادلة توزيع ثمار التنمية

نهت الجهود الأهلية إلى المشكلة السكانية منذ عام ١٩٣٦ بظهور كتاب "سكان هذا الكوكب" للدكتور محمد عوض محمد، وأشار فيه إلى أن مصر ستواجه في المستقبل القريب مشكلة سكانية ضخمة. وفي العام التالي عقدت الجمعية الطبية المصرية مؤتمرا عن تنظيم الأسرة من النواحي الطبية، ونشرت أعمال المؤتمر في مجلة الجمعية الطبية، فكان هذا إضافة من جانب المجتمع الطبي المصري. ثم قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، كان طبيعيا ألا تثار مثل هذه الأمور أثناء الحرب، إلا أنه بعد انتهاء الحرب، ظهرت العديد من المشكلات التي طغت على المشكلة السكانية.

واتبع ذلك قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، فتفتحت ملفات عديدة كان من بينها ملف المشكلة السكانية. فتم إنشاء اللجنة الأهلية لمسائل السكان في إطار مجلس الخدمات. وفي عام ١٩٥٤ شاركت مصر في أول مؤتمر دولي للسكان الذي عقد في روما وقدمت مصر ورقة عن المشكلة السكانية بها، اعتبرت وثيقة مبكرة عن المشكلة السكانية. ثم الغي مجلس الخدمات إلا أن اللجنة الأهلية لمسائل السكان تحولت إلى جمعية أهلية سجلت في وزارة الشؤون الاجتماعية باسم جمعية الدراسات السكانية. وقامت الجمعية بإجراء العديد من الدراسات، كان أهمها مسح "اتجاهات الخصوبة البشرية في مصر" عام ١٩٥٧.

وقد حققت التجربة المصرية العديد من الإنجازات، ومن أهمها انخفاض معدل النمو السكاني من ٢,٩ عام ١٩٨٦ إلى ٢,١ عام ١٩٩٩ وانخفاض معدل الإنجاب الكلي من ٥,٣ عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٠. بينما انخفض معدل الإنجاب المرغوب فيها من ٣,٦ إلى ٢,٩ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٠. وارتفع معدل الاستخدام من ٣٠,٣ إلى ٥٦,١ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٠. كما انخفضت وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٦٣ إلى ٢٤ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠، بينما انخفضت وفيات الرضع من ١٤١ إلى ٤٤ في الألف خلال نفس الفترة، وكذلك انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٤٣ إلى ٥٤ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٠.

وبالرغم من الانخفاض الذي حدث في المؤشرات الحيوية للسكان إلا أن الأعداد المطلقة لحجم السكان في مصر مازالت كبيرة، فالبيانات توضح أن السكان يزدادون بمقدار ١١ مليون نسمة كل عشر سنوات منذ عام ١٩٧٦. فقد زاد حجم السكان من ٣٧ مليون إلى ٤٨ مليون ثم إلى ٥٩ مليون خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ (سنوات التعداد)، كما قدرت أعداد السكان عام ٢٠٠٢ ب ٦٧ مليون نسمة. وتشير دراسة "سكان مصر في المستقبل" الذي قام به مشروع السياسات السكانية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان عام ٢٠٠٢، إلى أنه لو استمرت معدلات الإنجاب الكلي والمرغوب فيه عند مستواها الحالي (٣,٥ ، ٢,٩ طفل لكل سيدة) فانه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ١٢٧ مليون عام ٢٠٣٢. وهذا الاستمرار من شأنه أن يؤدي إلى ميلاد ١٥ مليون طفل زيادة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٣٢.

وبدا ذلك واضحا من التزام الدولة بخفض النمو السكاني، ومن الجهود المستمرة لتحقيق ذلك، والاهتمام والدعم القوي من القيادة السياسية العليا. والاهتمام الذي يولييه متخذو القرار بمستوياته المختلفة بالقضية السكانية في محاولات مستمرة لخفض معدل النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية عن طريق الوصول إلى مداخل جديدة لمعالجة القضية السكانية من جوانبها المتعددة، وفي علاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ودراسة حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي وتوزيعاتهم الجغرافية والتغيرات التي تحدث في خصائصهم يساعد في التعرف على القضايا الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالقضية السكانية في مصر، بالإضافة إلى أن السكان يتميزون بالديناميكية وليس الجمود، فأعدادهم تزداد وتتناقص من خلال العمليات الديموجرافية الثلاث المواليد والوفيات والهجرة وتؤثر وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بها. فالمستغيرات الحيوية الثلاثة للسكان متغيرات متداخلة وتتفاعل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض. فهناك علاقة وثيقة بين معدل الإنجاب من ناحية وبين وفيات الأطفال (حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة) فطالما ظلت هذه الوفيات مرتفعة ستستمر معدلات الإنجاب مرتفعة.

يقوم هذا الجزء من الدراسة على التحليل الوصفي للوضع الحالي للسكاني وخصائصهم والعوامل المؤثرة فيهم. ويعتمد التحليل على بيانات ثانوية مأخوذة من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وعلي بيانات المسح الديموجرافي الصحي لعام ٢٠٠٠، وعلي التقرير المصري للتنمية البشرية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

١-٢-١ الوضع الحالي للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات

١-٢-١-١ تطور حجم السكان

بلغ حجم سكان مصر عام ١٨٩٧ ٩,٥ مليون نسمة، ومن جدول (١-١) يتضح أن عدد السكان عام ١٩٤٧ بلغ حوالي ١٩ مليون أي أن عدد السكان زاد بمقدار ٩,٥ مليون نسمة خلال ٥٠ سنة بينما تضاعف عدد السكان في ثلاثين سنة من ١٩٤٧ - ١٩٧٦ فزاد بمقدار ١٨ مليون، وفي العشرين سنة التالية زاد عدد السكان بمقدار ٢٢,٦ مليون نسمة.

جدول (١-١) بيانات عامة عن سكان مصر طبقاً لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)

سنوات التعداد						البيانات
١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	
٥٩٣١٣	٤٨٢٥٤	٣٦٦٢٦	٣٠٠٧٦	٢٦٠٨٥	١٨٩٦٧	جملة السكان بالألف (لا تشمل المصريين بالخارج)
٤	٤	٤	٤	٥	٦	عدد المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية
١٨,٦	٢٠,٢	٢١,٤	٢١,٨	٢١,٥	١٨,٧	نسبة سكانها المتوية من جملة السكان
١٠,٨	٩٠	٧٩	٦٨	٦١	٥١	عدد المدن بالوجه البحري (عواصم المحافظات والمراكز)
٧١	٧٠	٦٣	٥٦	٥٦	٤٤	عدد المدن بالوجه القبلي (عواصم المحافظات والمراكز)
٢٣,٢	٢٣,١	٢٢,٠	١٨,٠	١٥,١	١٢,١	النسبة المتوية لسكان المدن إلى جملة السكان
٢٤٦٨	٢٤٦٧	٢٤٠٠	٢٣٦٩	٢٣٦١	٢٢٤٨	عدد القرى بالوجه البحري
١٦٦٤	١٦٦٢	١٦٦٦	١٦٦٤	١٦٨٢	١٧٠٩	عدد القرى بالوجه القبلي
٥٦,٨	٥٥,٥	٥٥,٩	٥٩,٠	٦٢,٣	٦٩,٠	النسبة المتوية لسكان القرى إلى جملة السكان
٣٧	٣١	٢٣	٢٦	٢٥	٢٥	عدد الأقسام والمراكز بمحافظات الحدود
١,٤	١,٢	٠,٧	١,٢	١,١	٠,٩	نسبة سكانها المتوية من جملة السكان
١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	المساحة الكلية للجمهورية (بالألف كيلو متر مربع)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٣-١٩٩٩، يونيو ٢٠٠٠.

ومن المتوقع أن يستمر حجم السكان في التزايد حتى يستقر باستقرار معدل الخصوبة الكلي والخصوبة المرغوب فيها. ويوضح الجدول التالي حجم السكان المتوقع في حالة نجاح الحكومة في الوصول إلى هدفها وهو الوصول بمعدل الخصوبة الكلي إلى معدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ والذي حددته السياسة القومية للسكان التي وضعت عام ٢٠٠٠.

جدول (٢-١) أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠

٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	٢٠٠٠	حجم السكان
٨٦,٤٣	٨٠,٧٤	٧٤,٠٣	٦٦,٩٨	٦٤,٢٠	

المصدر: وزارة الصحة والسكان، التوقعات السكانية ٢٠٠٠-٢٠١٧، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

ويوضح جدول (٢-١) أن حجم السكان في مصر سيتزايد بمقدار ٢٢,٢١ مليون نسمة خلال ١٧ سنة بينما جدول (١-١) أشار إلى أن حجم السكان قد زاد بمقدار ٢٢,٦ مليون خلال عشرين سنة. وقد يشير ذلك إلى أن الزيادة السكانية ستبدأ في التباطؤ بعد عام ٢٠١٧.

جدول (٣-١) الحجم المتوقع للسكان (بالآلاف) في المحافظات

المحافظات	ذكور	إناث	جملة	نسبة مئوية
القاهرة	٣٧٨٠	٣٦٠٨	٧٣٨٨	١١,٢٠
الإسكندرية	١٨٥٥	١٧٧٧	٣٦٣٢	٥,٥٠
بورسعيد	٢٦٤	٢٥١	٥١٥	٠,٧٩
السويس	٢٣٦	٢٢٥	٤٦١	٠,٧٠
دمياط	٥١٩	٤٩٦	١٠١٥	١,٥٤
الدقهلية	٢٣٧٣	٢٢٨٤	٤٦٥٧	٧,٠٦
الشرقية	٢٤٦٧	٢٣٣١	٤٧٩٨	٧,٢٧
القليوبية	١٨٨٧	١٧٧١	٣٦٥٨	٥,٥٤
كفر الشيخ	١٢٣١	١٢١٧	٢٤٤٨	٣,٧١
الغربية	١٨٨٣	١٨٤٢	٣٧٢٥	٥,٦٥
المنوفية	١٥٧٢	١٤٨٢	٣٠٥٤	٤,٦٣
البحيرة	٢٢٥٦	٢١٧٢	٤٤٢٨	٦,٧١
الإسماعيلية	٤١٣	٣٩٥	٨٠٨	١,٢٢
الجيزة	٢٧٤٨	٢٥١٧	٥٢٦٥	٨,٠٦
بني سويف	١٠٧٩	١٠٣٣	٢١١٢	٣,٢٠
الفيوم	١١٧٥	١٠٨٩	٢٢٦٤	٣,٤٣
المنيا	١٩٣٤	١٨٤٧	٣٧٨١	٥,٧٣
السيوط	١٦٤٣	١٥٥٨	٣٢٠١	٤,٨٥
سوهاج	١٨٢٦	١٦٤٣	٣٥٦٩	٥,٤١
قنا	١٣٨٩	١٣٧٢	٢٧٦١	٤,١٨
أسيوط	٥٣١	٥٢٩	١٠٦٠	١,٦١
الأقصر	٢٠٥	١٩٥	٤٠٠	٠,٦٠
البحر الأحمر	١٠٠	٧٦	١٧٦	٠,٢٧
الوادى الجديد	٨٣	٧٧	١٦٠	٠,٢٤
مطروح	١٣٠	١١٧	٢٤٧	٠,٣٧
شمال سيناء	١٥٠	١٣٨	٢٨٨	٠,٤٤
جنوب سيناء	٣٧	٢٤	٦١	٠,٠٩
الجملة	٣٣٧٦٦	٣٢٢٢٠	٦٥٩٨٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات حجم سكان المحافظات، مارس ٢٠٠٢.

* البيانات لا تشمل أعداد المصريين بالخارج.

* وزارة الصحة والسكان، استراتيجية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، السياسة القومية للسكان، ٢٠٠٠.

وقد أشارت العديد من الدراسات الحالية إلى أن حجم السكان سيصل إلى مرحلة الاستقرار عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تؤثر هذه الزيادة علي مسار التنمية خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية المطلوب توفيرها للأعداد المتزايدة من السكان. كما أن هذه الزيادة ستؤثر بالتالي علي حجم الاستثمار الموجه لخلق فرص عمل مما سيزيد من معدلات البطالة وبالتالي معدلات الفقر.

٢-٢-١ حجم السكان بالمحافظات:

تشير بيانات جدول (٣-١) إلى أن حجم السكان بالمحافظات الحضرية بلغ ١١,٩٩٦ مليون نسمة بزيادة قدرها ٩٦٦ ألف نسمة عن عدد سكانهم طبقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ (١١,٠٣٠) مليون نسمة). بينما زاد حجم سكان محافظات الوجه البحري بحوالي ٢,٧٧٢ مليون نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (٢٥,٨١٩ مليون نسمة). وكذلك زاد حجم السكان في محافظات الوجه القبلي بحوالي ٣,٨٢١ مليون نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (٢١,٦٤٦ مليون نسمة)، بينما زاد حجم

سكان محافظات الحدود بحوالي ١١٤ ألف نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (وكان ٨١٨ ألف نسمة). وستعكس هذه الزيادة علي المجالات المختلفة للتنمية بالمحافظات وسيزيد التفاوت بينهما نتيجة لعدم توفر الاستثمارات الكافية لتوزيعها علي المحافظات. بالإضافة إلي أن هناك بعض المحافظات كالمحافظات الحضرية مازالت تستحوذ علي نصيب أكبر من الاستثمارات.

٣-١ الهيكل العمري والنوعي للسكان:

١-٣-١ الهيكل العمري:

يشير بيانات الهيكل العمري إلي انخفاض نسبة السكان في فئة العمر أقل من ١٥ سنة خلال سنوات التعداد ثم ثبتت خلال الفترة التالية حتي عام ٢٠٠٣ عند ٣٧,٨% وقد يرجع ذلك إلي ثبات معدلات الخصوبة عند ٣,٥ طفل لكل سيدة في السنوات العشر السابقة. وعلي الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها مازالت عالية. وارتفاع أعداد سكان هذه الفئة يعني مواجهة الاحتياجات الخاصة بهم والتي تتمثل في مزيد من خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتوفير الخدمات وحده غير كاف بل لابد من سهولة الوصول إليها والحصول عليها. كما أن ارتفاع نسبة السكان في الفئة التالية من ٣٩% إلي ٤١% يعني الحاجة إلي توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الأعداد الداخلة إلي سوق العمل.

١-٣-٢ الهيكل النوعي للسكان:

تشير بيانات التعدادات (١٩٨٦، ١٩٩٦) الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الهيكل النوعي للسكان لم يتغير خلال الفترة ما بين التعدادين ١,٢% للذكور و٤٨,٨% للإناث.

١-٣-٣ المؤشرات المتعلقة بالنمو السكاني:

ترجع الزيادة في حجم السكان إلي تأثير معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية (عدد الأطفال لكل سيدة)، والخصوبة المرغوب فيها - كما سبق الإشارة - وإلي معدلات المواليد والوفيات (التي ينتج عنها معدلات الزيادة الطبيعية). ويعني معدل النمو السكاني أو الزيادة الطبيعية الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات آخذين في الاعتبار إغفال عنصر الهجرة.

١-٣-٤ تطور معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية

تشير البيانات، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي انخفاض معدل المواليد من ٣٨,٦ إلي ٢٧ لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)، إلا أنه في السنوات الأخيرة كان المعدل ينخفض ببطء. وعلي الرغم من انخفاض معدل المواليد إلا أنه طبقاً للمؤشرات الدولية مازال مرتفعاً. بينما انخفض معدل الوفيات من ٩,٢ إلي ٦,٤ لكل ألف من السكان خلال نفس الفترة. وبلاحظ أن انخفاض الوفيات كان منتظماً، ولم يحدث تذبذب كما في الخصوبة، ويمكن القول أن معدل الوفيات يكاد يكون ثابتاً عند ٦,٤ لكل ألف من السكان.

وبناء علي انخفاض كل من معدلات المواليد والوفيات الخام أن انخفضت الزيادة الطبيعية أيضاً من ٢٩,٤ إلي ٢٠,٦ في الألف. إلا أن الانخفاض كان بطيئاً علي الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في مصر من ٥,٣ إلي

٣,٥ طفل لكل سيدة خلال الفترة من الثمانينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلى أن معدل الخصوبة المرغوب فيه والذي كان ٣,٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٨٨ انخفض إلى ٢,٧ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٢ وظل ثابتا عند هذا الحد حتى عام ٢٠٠٠ ثم بدأ في الارتفاع الطفيف فوصل إلى ٢,٩ طفل لكل سيدة*. وقد لوحظ أن هذه الزيادة كانت بين السيدات المتعلقات والمقيمت في المناطق الحضرية. وإذا استمر معدل الخصوبة المرغوب فيه عند معدله الحالي فهذا يعني عدم إمكانية خفض معدل الخصوبة الفعلي إلى أقل من ذلك وبالتالي لن تحقق السياسة السكانية هدفها في الوصول إلى معدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧.

من بيانات تطور حجم السكان ومعدلات النمو السنوية، يمكن الإشارة إلى أنه ليس هناك تناقض بين انخفاض معدل النمو السكاني وزيادة السنوية المرتفعة في أعداد السكان. فهذه الزيادة السريعة في أعداد السكان تأتي نتيجة لمعدلات الخصوبة العالية في الماضي. فمعدلات الخصوبة ومعدلات المواليد العالية في العشرين سنة الماضية تظهر آثارها حاليا في ارتفاع أعداد السكان بوجه عام وصغار السن بوجه خاص وهو ما يطلق عليه قوة الدفع الذاتية للسكان. فشكل السكان في الماضي أي معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والتركيبة العمري والنوعي يحدد الزيادة أو النقص في هذه المعدلات بعد جيل أو أكثر.

١-٣-٥ الإنجاب والعوامل المؤثرة فيه:

أ- الإنجاب الحالي:

تشير بيانات معدلات الإنجاب التفصيلية إلى أن هناك اختلافا طفيفا بين الريف والحضر. ويبلغ الإنجاب أعلي معدل له في الحضر في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ (١٩٤ مولودا لكل ١٠٠٠ سيدة)، بينما يبلغ الإنجاب ذروته في الريف في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ (٢٣١ طفل لكل ١٠٠٠ سيدة). وبالنظر إلى محل الإقامة نجد أن معدلات الإنجاب التفصيلية مرتفعة جدا في ريف الوجه القبلي عنها في المناطق الأخرى لكل الفئات العمرية ما عدا فئة العمر ٤٥-٤٩ سنة*. كما تشير تلك البيانات إلى وجود تفاوتات واضحة في معدلات المواليد الخام حسب محل الإقامة، فقد وجد أن أقل معدل للمواليد وللإنجاب العام في المحافظات الحضرية (٢٣ مولودا لكل ١٠٠٠ من السكان، ٩٥ مولودا لكل ١٠٠٠ سيدة علي التوالي) وأعلي معدل للمواليد الخام والإنجاب العام (٣٣ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان، ١٥٧ مولود لكل ١٠٠٠ سيدة علي التوالي) في ريف الوجه القبلي.

هذه المؤشرات تعكس التفاوتات بين الريف والحضر وبين الأقاليم فيما يتعلق بمعدلات الإنجاب الكلية، والإنجاب العام، والمواليد الخام، وجميعها تؤدي إلى رفع معدلات النمو السكاني والذي يقود إلى الزيادة في حجم السكان. ومقابلة الزيادة في حجم السكان خاصة الأطفال حديثي الولادة وتوفير رعاية صحية لهم وللأمهات، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، يتطلب مزيدا من الاستثمارات توجه ليس فقط إلى توفير الخدمات الصحية إلى هذه الفئات وإنما إلى توفير خدمة ذات جودة عالية من أجل مزيد من خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات والتي بلغت ٨٤ سيدة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي طبقا لبيانات المسح السكاني الصحي

* المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٠

** وزارة الصحة والسكان، مستقبل سكان مصر، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

* المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠، مصر ٢٠٠٠، صفحة ٤٤.